الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.53*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد إريك لوندبرغ (فنلندا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.7

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/ يوليه ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٣)]،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية الذي أجري في نيويورك يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠[(٤)]،

وإذ تحيط علما أيضا بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في نيويورك يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠[(٥)]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٦)]،

وإذ تحيط علما بمذكرة الأمين العام المعنونة ”البناء على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية“[(٧)]،

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٣) انظر القرار ١/٦٥.

(٤) انظر A/64/PV.79.

(٥) A/65/81-E/2010/83.

(٦) A/65/293.

(٧) E/2010/11.

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٨]،

وإذ تحيط علما كذلك بالحدث غير الرسمي للجمعية العامة بشأن المصادر الابتكارية لتمويل التنمية الذي نظمه الأمين العام في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠[٩]،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١٠] بأكمله وبنهجه المتكامل، وإذ تشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية من منطلق الشراكة والتضامن العالميين دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد تأكيد** وجوب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الأولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتقر بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات الملكية والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار الآثار الضارة التي تتركها الأزمة المالية والاقتصادية على التنمية، بما في ذلك تأثيرها على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه رغم عودة النمو العالمي، هناك حاجة لمواصلة الإنعاش الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، وتسلم بأن الاستجابة الفعالة لآثار الأزمة تقتضي تنفيذ جميع الالتزامات الإنمائية في الوقت السليم، بما في ذلك الالتزامات القائمة بشأن توفير المعونات؛

٤ - **تشير** إلى أهمية الالتزام بصفة عامة بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري[١١]؛

٥ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها، بوصفها حجر الزاوية للتعاون في السنوات المقبلة، على النحو الذي أعيد تأكيده

---

(٨) A/64/884.

(٩) A/65/339، المرفق.

(١٠) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[11]، وتوافق آراء مونتيري[11]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[12]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[1]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[13]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[3]؛

٦ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض عدة منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تسلم أيضا** بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتوفير بيئة وطنية ودولية مواتية هما محركان رئيسيان للتنمية؛

٨ - **تعيد تأكيد** أهمية الوفاء بالالتزام باتباع سياسات سليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛

٩ - **تسلم** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي وللحد من الفقر، وتشدد على ضرورة اتباع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة على المستويات الوطنية وبما يتماشى مع القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، ولتعزيز دينامية قطاع الأعمال وحسن أدائه، والعمل في الوقت نفسه على تحسين نمو الدخل وتوزيعه وزيادة الإنتاجية وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال والبيئة، وتكرر التأكيد على أهمية كفالة استفادة جميع الناس من النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات؛

١٠ - **تشدد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية أثبتت الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تحقيق التوازن المناسب بين السوق والمصلحة العامة، وتعترف بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل؛

---

(١١) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٢) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٣) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

١١ - **تكرر التأكيد** على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في مجالات شتى، منها الصحة والتعليم، من خلال اتباع سياسات اجتماعية شاملة، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

١٢ - **تشير** إلى أن مكافحة الفساد التي تجري مواصلتها على جميع المستويات أمر يتسم بالأولوية، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة محاربة الفساد في جميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة وتوزيع الموارد بصورة فعالة ومنع تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتشير أيضا إلى أن تحقيق هذا الأمر يتطلب مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك، بشكل خاص، وجود أنظمة قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية والإنجازات التي تحققها في هذا الصدد، وتحيط علما بتزايد التزام الدول التي صدقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٤] أو انضمت إليها، وتحث، في هذا الصدد، جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك؛

١٣ - **تشير أيضا** إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والعمق المالي المتاح، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية والمكافحة الفعالة للتهرب الضريبي ولهروب رأس المال، وتكرر التأكيد على أنه رغم أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فإن من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتعزيز التعاون والمشاركة الدوليين في تناول المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

١٤ - **تعيد تأكيد** أهمية تنفيذ تدابير لإيقاف التدفقات المالية المحظورة على جميع الأصعدة وتعزيز الممارسات المتبعة في تقديم الإقرارات المالية والتشجيع على الشفافية في المعلومات المالية، وتشير في هذا الصدد إلى أن تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات الرامية إلى معالجة هذه المسألة أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدراتها؛

١٥ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

---

(١٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، رقم ٤٢١٤٦.

وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة الظرف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية؛ وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٦ - **تؤكد من جديد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد وأن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، وكذلك تحرير التجارة تحريرا فعالا، يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ونعترف بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وعلى أن الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٨ - **تؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تسهم به المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية، وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية، وتحسين الصحة والتعليم، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة، والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

١٩ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق

هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وبتخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

٢٠ - **تؤكد من جديد** أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية ووكالاتها المتخصصة تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا هاما في النهوض بالتنمية وفي حماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد مجددا تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وضمان حسن التنسيق والاتساق والفعالية في عملها من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢١ - **ترى** أن الآليات المبتكرة للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا لها، وفي الوقت الذي تقر فيه بالتقدم الكبير المحرز في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، فإنها تدعو إلى رفع مستوى المبادرات الحالية، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشدد على أن التعاون فيما بين دول الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل عنصر مكمل له، وتدعو إلى التنفيذ الفعلي لوثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"[(١٥)] الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

٢٣ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ إن تمويل الدين بالاقتراض وتخفيف عبئه يمكن أن يشكلا مصدرا مهما لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتشدد أيضا على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤوليات عن الحيلولة دون نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

---

(١٥) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق.

٢٤ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٥ - **تؤكد** أن الأزمة الاقتصادية والمالية قد ألقت الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاح جوهري، كما أضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وهيكله، بما في ذلك المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على استمرار الحوار المفتوح والشامل والشفاف؛

٢٦ - **تلاحظ** الجهود الهامة المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للتحديات المنبثقة عن الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى النمو المقترن بخلق فرص العمل الجيدة، وإصلاح وتعزيز النظم المالية، وتحقيق نمو عالمي قوي ومستمر ومتوازن؛

٢٧ - **تدعو** إلى زيادة الجهود المبذولة على جميع الصعد لزيادة اتساق السياسات لأغراض التنمية، وتؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب سياسات متكاملة يدعم كل منها الآخر من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٢٨ - **تسلم** بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة ساعدت في زيادة السيولة النقدية على الصعيد العالمي من أجل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

٢٩ - **تؤكد من جديد** ضرورة مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي، وتحيط علما بالقرارات الهامة التي اتخذت مؤخرا بشأن إصلاح هياكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، والتعبير بشكل أفضل عن الواقع الراهن، وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وتؤكد مجددا ضرورة مواصلة تعزيز إصلاح هياكل إدارة هذه المؤسسات من أجل قيام مؤسسات أكثر فاعلية ومصداقية وخضوعا للمساءلة وتمتعا بالشرعية؛

٣٠ - **تشير** إلى أحكام قرارها ١٩٣/٦٤، وإلى أحكام قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠١٠ المتعلقين بعملية متابعة تمويل التنمية، وفي هذا الصدد:

(أ) تحيط علما مع التقدير بالجهود المبذولة بالفعل لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية؛

(ب) تسلم بأنه يتعين استعراض طرائق العملية، حسب الاقتضاء، في إطار زمني تحدده الجمعية العامة؛

(ج) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في آب/أغسطس ٢٠١٢ تقريرا يتضمن عناصر لتقييم الطرائق الموجودة لعملية متابعة تمويل التنمية، ويستكشف، على هذا الأساس، خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، على غرار تقريره[٧] ومذكرته المعنونة ''الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية''[١٦]، آخذا في الحسبان آراء ومقترحات الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وضرورة كفالة اتساق عمليات الأمم المتحدة في ميدان تمويل التنمية؛

٣١ - **تشير أيضا** إلى قرار النظر في عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، حسب الاقتضاء؛

٣٢ - **تقرر** أن تعقد حوارها الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام إعداد مذكرة عن تنظيم أعمال هذه المناسبة، استنادا إلى الطرائق التنظيمية للحوار الرابع، لتقديمها قبل نهاية دورتها الخامسة والستين؛

٣٣ - **تدعو** اللجان الإقليمية إلى الإسهام بمدخلات والمشاركة بنشاط في الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقرر عقده عام ٢٠١١، وتهيب في هذا الصدد باللجان الإقليمية أن تقوم، بدعم من مصارف التنمية الإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة، بعقد مشاورات إقليمية، حسب الاقتضاء، كجزء من مساهماتها في الحوار الرفيع المستوى؛

٣٤ - **تكرر** مناشدتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في أمر المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لتمويل التنمية، الذي سيسهل تنفيذ عملية حكومية دولية شاملة معززة وأكثر فعالية من أجل تنفيذ عملية متابعة تمويل التنمية؛

٣٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وتنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون التام مع أصحاب المصلحة المؤسسيين الرئيسيين.

---

(١٦) E/2009/48.